



الحميدي: الفترة القادمة ستشهد توفير المناصب المساندة داخل التعاونيات

وكيل «الشؤون»: توفير الحماية الوظيفية والأمان الاجتماعي للمواطنين

- **البدلات في القطاع التعاوني تحدد وفق لوائح كل جمعية وبما يتوافق مع القوانين المنظمة**
- **مسألة عودة الموظف إلى وظيفته السابقة في حال عدم تجديد العقد لانزال قيد الدراسة**

للاحتياط في حال عدم استيفاء المرشحين لمتطلبات الاستقالة، التي يجب توثيقها رسمياً وتقديمها لوزارة الشؤون ضمن الإجراءات المعتمدة.

من جانبه، أوضح نائب المدير العام في الهيئة العامة للقوى العاملة ناصر الحميدي أن التعاون مع وزارة الشؤون يأتي تتويجا لجهود مشتركة مستمرة، تهدف إلى استكمال مسيرة



ناصر الحميدي

الجمعيات التعاونية تخضع لقانون العمل في القطاع الأهلي، وبالتالي فإن مدة العقد وتجديده أمور يحكمها القانون. وأضاف أن مسألة عودة الموظف إلى وظيفته السابقة في حال عدم تجديد العقد لانزال قيد الدراسة، لافتاً في الوقت ذاته إلى حرص الوزارة على توفير الحماية الوظيفية والأمان الاجتماعي للمواطنين العاملين في القطاع التعاوني، انطلاقاً من مسؤوليتها تجاه استقرارهم الأسري والمعيشي.

وشدد على أهمية عدم افتراض السيناريوهات السلبية، معرباً عن ثقائه باستمرارية الموظفين في وظائفهم لسنوات طويلة، وأن الصالات الاستثنائية سيتم التعامل معها وفق القانون.

وفيما يخص المزايا المالية، أشار إلى أن البدلات في القطاع التعاوني تحدد وفقاً لوائح كل جمعية وبما يتوافق مع القوانين المنظمة. واختتم بالتأكيد على أن الالتزام بالإجراءات شرط أساسي لشغل الوظائف، حيث سيتم منح الفرصة



د.خالد العمري

حيث يتزايد عدد الوظائف بشكل مستمر، مؤكداً أن الهدف الأساسي هو توكيت الوظائف الإشرافية بالكامل، يلي ذلك تقييم التجربة القانونية، مبيناً أن العبرة ليست ببيانات الأرقام بل بكمال النتائج واستدامتها. وأشار إلى أن إنجاز المرحلتين الأولى والثانية يعد قصة نجاح وطنية، إذ شملت المرحلة الأولى 23 وظيفة في 5 جمعيات، فيما تضمنت المرحلة الثانية 48 وظيفة في 18 جمعية، على أن تشمل المرحلة الثالثة 61 وظيفة إشرافية في 61 جمعية تعاونية، ما يعكس تسارع وتيرة التنفيذ واتساع نطاق الفرص المتاحة للمواطنين.

وأكد أنه بالتعاون مع القوى العاملة، ستطرح وظائف مساندة جديدة، مع التزام كامل بدعم الكويتيين وخلق فرص وظيفية إضافية، مشيراً إلى أن عدد المتقدمين تجاوز 1500 مواطن، ما يعكس الإقبال والثقة في هذا الموقع. وفيما يتعلق بالجوانب القانونية، أوضح العمري أن عقود العاملين الكويتيين في

مريم بندقي

المسؤول للتكنولوجيا، حيث أكدنا أهمية تكامل الأدوار بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

وأضافت «الشؤون» أن الهيئة المختصة في الدولة بهدف إعداد مرجعية وطنية متكاملة تساهم في حماية الأطفال وتعزيز الوعي لدى الوالدين ومقدمي الرعاية. كما بحثت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة، ووفق البيان، ناقش الجانبان سبل تعزيز التعاون في إدارة الأزمات والطوارئ، خاصة ما يتعلق بدعم الأسرة وتخفيف

الرسائل التوعوية وتعزيز الدعم النفسي والاجتماعي. وأعرب الجانبان، وفقاً لما أورده البيان، عن تمنياتهما بأن يعم الأمن والسلام دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال إن خطة توكيت الوظائف الإشرافية في الجمعيات التعاونية تمثل مشروع دولة متكامل أقره مجلس الوزراء، مشدداً على أن الوزارة ماضية في تنفيذها بحزم، وأن أي تقصير من مجالس إدارات الجمعيات في تمكين الكوادر الوطنية سيواجه بإجراءات صارمة وعقوبات رادعة، لضمان تحقيق خطة التوكيت على أرض الواقع.

وأوضح العمري أن المؤشرات الحالية مطمئنة وتعكس نجاحاً متصاعداً،

يهدف إلى توفير نظام تصنيف عمري واضح لها يحاكي قيم المجتمع

«الشؤون»: تبني مشروع التصنيف الوطني للألعاب الإلكترونية

- **تمكين أولياء الأمور من اتخاذ قرارات واعية عند اختيار الألعاب إلى جانب الاستخدام الإيجابي لها**
- **معايير دقيقة لتقييم الألعاب تشمل نسبة العنف ومستوى التفاعل الاجتماعي والسلوكيات الرقمية**
- **إعداد مرجعية وطنية متكاملة تساهم في حماية الأطفال وتعزيز الوعي لدى الوالدين ومقدمي الرعاية**

والتنافس الحاد، إضافة إلى الأثر التربوي والأخلاقي لهذه الألعاب.

وتكرت الوزارة أن تنفيذ المشروع سيتم بالتعاون مع الجهات المختصة في الدولة بهدف إعداد مرجعية وطنية متكاملة تساهم في حماية الأطفال وتعزيز الوعي لدى الوالدين ومقدمي الرعاية. كما بحثت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة مع وزيرة

السلامة الرقمية للأطفال. وقالت «الشؤون» إن الهيئة تلقت اتصالاً هاتفياً من وزيرة الأسرة والطفولة أعلنت خلاله على تجربة بلادها في مجال السلامة الرقمية للأطفال وتعزيز الوعي باستخدام

والتنافس الحاد، إضافة إلى الأثر التربوي والأخلاقي لهذه الألعاب.

وتكرت الوزارة أن تنفيذ المشروع سيتم بالتعاون مع الجهات المختصة في الدولة بهدف إعداد مرجعية وطنية متكاملة تساهم في حماية الأطفال وتعزيز الوعي لدى الوالدين ومقدمي الرعاية. كما بحثت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة مع وزيرة

السلامة الرقمية للأطفال. وقالت «الشؤون» إن الهيئة تلقت اتصالاً هاتفياً من وزيرة الأسرة والطفولة أعلنت خلاله على تجربة بلادها في مجال السلامة الرقمية للأطفال وتعزيز الوعي باستخدام



د.أمثال الحويلة

تعزيز الاستخدام الإيجابي والأمن لها وتوضيح التأثيرات النفسية والسلوكية للمحتوى الرقمي.

وأوضحت أن التصنيف يتضمن معايير دقيقة لتقييم الألعاب تشمل نسبة العنف ومستوى التفاعل الاجتماعي والسلوكيات الرقمية مثل الشراء داخل اللعبة واحتمالية الإدمان

كونا: أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د. أمثال الحويلة، عن تبني مشروع التصنيف الوطني للألعاب الإلكترونية وإعداد دليل إرشادي للأطفال والوالدين، وذلك في إطار حرص الدولة على حماية الأطفال من المخاطر الرقمية وتعزيز الوعي الأسري.

وقالت د. الحويلة في بيان صحفي إن المشروع يهدف إلى توفير نظام تصنيف عمري واضح للألعاب الإلكترونية يحاكي قيم المجتمع ويساعد ملاءمتها على فهم محتوى هذه الألعاب وتقدير مدى مختلفها مراحل النمو المختلفة.

وأكدت أن المشروع يساهم في تمكين أولياء الأمور من اتخاذ قرارات واعية عند اختيار الألعاب إلى جانب

لتسهيل الإجراءات وتذليل العقبات وتحسين مستوى الأداء والاستماع إلى ملاحظاتهم

الحويلة: مقابلة المواطنين أسبوعياً ضمن نهج التواصل المباشر

مريم بندقي

الوزارة في تسهيل الإجراءات وتذليل العقبات أمام المستفيدين، بما يساهم في رفع كفاءة الخدمات المقدمة وتحقيق سرعة الإنجاز، مؤكداً أن أبوابها مفتوحة للجميع لمتابعة مختلف القضايا والاستفسارات.

وأضافت أن هذا اللقاء الأسبوعي يتيح فرصة حقيقية لنقل آراء المواطنين ومقترحاتهم بشكل مباشر، بما يدعم تطوير العمل وتحسين مستوى الأداء بقطاعات الوزارة المختلفة، مشددة على أهمية

الوزارة في تسهيل الإجراءات وتذليل العقبات أمام المستفيدين، بما يساهم في رفع كفاءة الخدمات المقدمة وتحقيق سرعة الإنجاز، مؤكداً أن أبوابها مفتوحة للجميع لمتابعة مختلف القضايا والاستفسارات.

وأضافت أن هذا اللقاء الأسبوعي يتيح فرصة حقيقية لنقل آراء المواطنين ومقترحاتهم بشكل مباشر، بما يدعم تطوير العمل وتحسين مستوى الأداء بقطاعات الوزارة المختلفة، مشددة على أهمية

مريم بندقي

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د. أمثال الحويلة استمرار تخصيص يوم الأربعاء من كل أسبوع لاستقبال ومقابلة المواطنين، وذلك في إطار حرصها على تعزيز التواصل المباشر والاستماع إلى مطالبهم وملاحظاتهم عن قرب. وأوضحت في تصريح صحفي أن هذه المقابلات تأتي ضمن نهج

تنسيق حالي لعقد اختبارات تحريرية إلكترونية تعقبها مقابلات شفوية موثقة بالصوت والصورة

اعتماد 1200 مرشح لشغل 90 وظيفة

مراقب مالي وإداري في «التعاونيات»

لحزمة من الاشتراطات، أبرزها الحصول على مؤهل جامعي مناسب (بكالوريوس محاسبة للمراقبين الماليين، وليسانس قانون للإداريين)، ويتقدير لا يقل عن «جيد جداً» أو ما يعادله من جامعة معتمدة، إضافة إلى ألا يتجاوز عمر المتقدم 40 عاماً، وألا يكون عضواً حالياً أو سابقاً في مجلس إدارة جمعية تعاونية سبق عزله.

وأشارت إلى أن الوزارة، وأبوتجيبات من وزيرة الشؤون د.أمثال الحويلة، وفرت كذلك برامج تدريبية اختيارية للراغبين، بهدف التعرف طبيعياً العمل التعاوني ومهام الرقابة، دعماً لرفع جاهزية المتقدمين قبل خوض الاختبارات.

وتحديد آلية تنفيذها، وفي حال تعذر الاتفاق مع الجامعة الحكومية، ستلجأ الوزارة إلى استطلاع الرأي القانوني من إدارة الفتوى والتشريع بشأن إمكانية التعاقد مع جامعة خاصة، لتتبع ذلك إجراء مقابلات شخصية للناجحين، تمهيداً لاستكمال إجراءات التعيين عبر ديوان الخدمة المدنية. في هذا السياق، أسفرت عملية التدقيق والفرز التي أجرتها الوزارة عن اعتماد نحو 1200 متقدم من أصل 2255 طلباً متقدماً عبر منصة إلكترونية مخصصة لهذا الغرض، بعد استبعاد غير المستوفين لشروط التقديم أو ذوي النواقص في المستندات. وبينت المصادر أن التقديم يخضع

مريم بندقي

كشفت مصادر عن أن وزارة الشؤون الاجتماعية تضيي قدما في استكمال إجراءات تعيين أصحاب 90 وظيفة رقابية في قطاع الشؤون المالية والإدارية وشؤون التعاون، موزعة بين 30 مراقباً مالياً و60 إدارياً، وذلك ضمن توجه يستهدف تعزيز منظومة الرقابة والتفتيش التعاوني وترسيخ الشفافية في إتاحة فرص التوظيف للمواطنين.

وأوضحت المصادر أن آلية الاختيار ستعتمد على اختبارات تحريرية تعكف الوزارة حالياً على التنسيق بشأنها مع ثلاث جامعات محلية، حكومية وخاصة، لإعداد نماذجها

مريم بندقي

كشفت مصادر عن أن وزارة الشؤون الاجتماعية تضيي قدما في استكمال إجراءات تعيين أصحاب 90 وظيفة رقابية في قطاع الشؤون المالية والإدارية وشؤون التعاون، موزعة بين 30 مراقباً مالياً و60 إدارياً، وذلك ضمن توجه يستهدف تعزيز منظومة الرقابة والتفتيش التعاوني وترسيخ الشفافية في إتاحة فرص التوظيف للمواطنين.

وأوضحت المصادر أن آلية الاختيار ستعتمد على اختبارات تحريرية تعكف الوزارة حالياً على التنسيق بشأنها مع ثلاث جامعات محلية، حكومية وخاصة، لإعداد نماذجها

تدفع الكويتيين إلى بذل أقصى جهد لاجتياز الدورات المتخصصة

«تكويت التعاونيات»: إعلان أسماء المواطنين

ذوي أعلى الدرجات والفائزين في الفرعة العلنية رسالة طمأنة

الوزارات ولديها سنوات طويلة من الخبرة إلى التقدم، وتشجع أبناءنا الخريجين الجدد على بذل مزيد من الجهد لاجتياز الدورات التدريبية والتأهيلية المتخصصة حين يتقنون أن الكفاءة والاستحقاق وحدهما هما بوابة التعيين.

وأضافت أن هذه المبادرة بالتزامن مع وضوح معايير الاختيار التي نشرت يعتبران أكبر حافز لاستقطاب الطاقات الكويتية الطموحة، فالوزارة التي تكافئ الأعلى درجات علمية، وتحسم بين المتساوين بفرعة علنية، تخلق بيئة تنافسية تجذب الخبرات المتفانية على الطء والراغبين من الخريجين الجدد في العمل بالقطاع التعاوني، وتضمن نجاح مشروع

وكشفت عن أن هذه المبادرة تترجم عملياً وذهنياً ويغنياً التمسك بمبدأ الشفافية الذي يعتبر صمام الأمان لنجاح هذا الملف الوطني، الذي التزم به الوزارة منذ أول خطوة.

ولتنفيذ المبادرة يتطلب إعلان أسماء الناجحين الحائزين أعلى الدرجات لضمان الكفاءة، وإعلان أسماء الفائزين بالفرعة لترسيخ النزاهة.

وشددت على أن إعلان الأسماء والنتائج بشفافية ليس مجرد إجراء إداري، بل هو رسالة طمأنة تعزز الثقة بأن الكفاءة والاستحقاق وحدهما معيار التعيين وتعيد تشكيل القناعات جذرياً وتحفز الإقبال على القطاع الخاص والتعاوني، وتدفع الكفاءات الوطنية التي تعمل حالياً في

مريم بندقي

رأت مصادر متابعة الملف توكيت الجمعيات التعاونية أن وزارة الشؤون الاجتماعية تضطلع بالمسؤولية الأكبر في تفعيل ملف التوظيف الحكومي، من خلال قدرتها على توفير آلاف الوظائف للمواطنين أصحاب الخبرات، وكذلك الخريجون الجدد منتظري التوظيف الحكومي.

وقالت إنه لتحقيق خطوات متقدمة على مدى زمني منظور، يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية أن تقدم مبادرة لتشجيع الكفاءات من أبناءنا، سواء الذين لديهم سنوات خدمة ويطمحون إلى تنويع منصب إشرافي، أو الآلاف من الخريجين الجدد منتظري التوظيف.

مريم بندقي

رأت مصادر متابعة الملف توكيت الجمعيات التعاونية أن وزارة الشؤون الاجتماعية تضطلع بالمسؤولية الأكبر في تفعيل ملف التوظيف الحكومي، من خلال قدرتها على توفير آلاف الوظائف للمواطنين أصحاب الخبرات، وكذلك الخريجون الجدد منتظري التوظيف الحكومي.

وقالت إنه لتحقيق خطوات متقدمة على مدى زمني منظور، يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية أن تقدم مبادرة لتشجيع الكفاءات من أبناءنا، سواء الذين لديهم سنوات خدمة ويطمحون إلى تنويع منصب إشرافي، أو الآلاف من الخريجين الجدد منتظري التوظيف.

ضم جميع التخصصات في «عظام الفروانية»

تحت سقف واحد لتوفير رعاية شاملة للمرضى

عبد الكريم العبدالله

أكد رئيس قسم جراحة العظام في مستشفى الفروانية د.دبر البشارة تحقيق نقلة نوعية على مستوى المستشفيات العامة في الكويت، مع اكتمال منظومة متكاملة لتخصصات جراحة العظام الدقيقة تحت سقف واحد، في خطوة تعكس تطور البنية التحتية وتعزيز كفاءة الخدمات الصحية المقدمة.

وأوضح البشارة في تصريح لـ «الأنباء» أن القسم أصبح يضم مختلف التخصصات الدقيقة في مجال جراحة العظام، بما يشمل جراحة الكسور، وجراحة العمود الفقري، وجراحة الكتف والأطراف العلوية، وجراحة

استبدال المفاصل وعلاج أمراض الخشونة، إضافة إلى جراحة اليد، وجراحة أورام العظام، وجراحة عظام الأطفال، إلى جانب جراحة الإصابات الرياضية، بما يوفر رعاية شاملة ومتكاملة للمرضى وفق أعلى المعايير الطبية.

وأشار إلى أن هذا التكامل جاء بدعم وجود نخبة متميزة من الاستشاريين والأخصائيين ذوي الكفاءة العالية في مختلف فروع جراحة العظام، الأمر الذي يساهم في رفع جودة الرعاية الصحية، وتعزيز دقة التشخيص وكفاءة التدخلات العلاجية. وثمن البشارة الدعم الكبير الذي حظي به القسم من قبل القيادات الصحية، معرباً عن خالص شكره

وتقديره لمدير منطقة الفروانية الصحية د.محمد الرشيد، ومدير مستشفى الفروانية د.علي المطيري، ورئيس الهيئة الطبية د.أحمد الدوسري، مؤكداً أن هذا الدعم كان له الأثر البالغ في تحقيق هذا الإنجاز النوعي وافتتاح منظومة متكاملة من التخصصات.

وأكد أن هذا التطور يعكس بشكل مباشر على جودة الخدمات المقدمة للمرضى من المواطنين والمقيمين في منطقة الفروانية الصحية، ويساهم في تعزيز مكانة مستشفى الفروانية كمركز متقدم في جراحة العظام، بما يواكب أحدث الممارسات الطبية ويرتقي بمستوى الكفاءة والتميز في الرعاية الصحية.